

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 9-10/2/2015

## تقارير التقييم

البند 5 من جدول الأعمال

رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير  
الموجز عن تقييم سياسة النقد والقوائم في  
البرنامج (2008-2014)

للنظر



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.1/2015/5-A/Add.1**

9 January 2015

ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس التنفيذي الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس بفترة كافية.

مدير شعبة إدارة ورصد الأداء: السيد C. Kaye هاتف: 066513-2197  
مستشار البرامج، فرع إدارة الأداء وإعداد التقارير: السيد C. Martino هاتف: 066513-3576

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

## الخلفية

- 1- تعرض هذه الوثيقة رد الإدارة على التوصيات التي تضمنها تقييم سياسة النقد والقوائم في البرنامج لعام 2008. ويغطي التقييم الفترة 2008-2014، وهو يركز على جودة السياسة عموماً، وعلى نتائجها من حيث الفعالية والكفاءة، والعوامل التي تؤثر على تنفيذها.
- 2- ويسرّ الإدارة أن تلاحظ أن التقييم وجد أن السياسة والإطار – عموماً – وثيقي الصلة بالبرنامج وهما أكثر تطوراً مما لدى الوكالات الإنسانية الأخرى. وقد تم تحقيق الهدف الأساسي من السياسة من خلال وضع إجراءات للإذن باستخدام النقد والقوائم في البرنامج بغية تلبية احتياجات يحددها السياق. وتشمل العوامل التي تؤثر على نتائج السياسة وتساند زيادة استخدام النقد والقوائم الاستثمارات الكبيرة في إنشاء الأدوات ووضع التوجيهات، والدعم من القيادة، والتغيير الشامل في المنظمة.
- 3- غير أن التقييم وجد أن إدارة التغيير ضعيفة فيما يتعلق بالتحول في النهج التشغيلي، مما يلزم لتنفيذ السياسة. ويعود جانب من هذا الضعف إلى الافتقار إلى خطط للتنفيذ وإلى قيادة مكرسة متعددة الاختصاصات. كما وُجد أن نظم تعميم السياسة والتوجيهات وإيصالها إلى المعنيين بهما لم تكن كافية لدعم إدارة التغيير على النحو الذي توخته السياسة.
- 4- وترحب الإدارة بنتائج التقييم وستستخدم التوصيات في تحسين تنفيذ السياسة، وخصوصاً بوضع توجيهات معززة لأنشطة النقد والقوائم. كما سيسترشد بالنتائج النهج الذي يأخذ به البرنامج إزاء توسيع نطاق شراكات النقد والقوائم، سواء على المستوى المؤسسي أو القطري.
- 5- وتعرض المصفوفة التالية التدابير المزمع القيام بها لتنفيذاً للتوصيات والجدول الزمني لذلك.

## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسانم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
التوصية 1: عدم تحديث سياسة النقد والقسانم لعام 2008 في الوقت الحالي.	المجلس التنفيذي ومكتب المدير التنفيذي	موافق عليها. سنقرر الإدارة ما إذا كان يتعين تحديث السياسة الحالية أو وضع سياسة جديدة.	يناير/كانون الثاني 2016
التوصية 2: مواصلة الاستثمار في إطار سياسة النقد والقسانم – التوجيهات والإرشادات والأدوات – مع التشديد على إبلاغ توجيهات التنفيذ العملي التي توضح الحصائل المتوقعة وتبين المؤشرات ومعايير القياس. ويضع هذا سياسة النقد والقسانم ضمن سياق الانتقال إلى المساعدة الغذائية ويبني بصورة متواصلة على الدروس الداخلية والخارجية المستفادة.	شعبة السياسات والبرامج والابتكار، بدعم من الوحدات المختصة المؤسسة الأخرى	موافق عليها. سيتم تحديث دليل النقد والقسانم بنهاية عام 2014 وسيجري تحسين إطار النتائج المؤسسية للنقد والقسانم خلال عام 2015. تعمل شعبة السياسات والبرامج والابتكار على تطوير موقع جامع يعنى بشؤون النقد والقسانم، وهو موجه لموظفي البرامج، كما يجري العمل على تعميم التدريب المتعدد الاختصاصات على جميع المكاتب القطرية. سيتم إبلاغ الشركاء على المستوى المؤسسي والمستوى القطري بإجراءات البرنامج.	ديسمبر/كانون الأول 2014 ديسمبر/كانون الأول 2015 أغسطس/آب 2015
<ul style="list-style-type: none"> <li>◀ القيام بصورة عاجلة باستكمال وإصدار تحديث عام 2009 لدليل النقد والقسانم – على الفور.</li> <li>◀ توضيح الإطار المؤسسي للنتائج المتوقعة من النقد والقسانم وحصائلها – سنة واحدة.</li> <li>◀ التوزيع المنهجي لسياسة النقد والقسانم وتوجيهاتها – 3-4 أشهر.</li> <li>◀ توزيع ملخص واضح للسياسة وإجراءاتها ذات الصلة على الشركاء – 6-8 أشهر.</li> <li>◀ إضافة توجيه خاص بالتفاوض مع مقدمي الخدمات المالية وتجار التجزئة إلى دليل النقد والقسانم والتدريبات – 6-8 أشهر.</li> <li>◀ ضمان المزيد من التقاسم النشط والمشاركة النشطة في مجتمع الممارسين – 6 أشهر إلى سنة واحدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>يتم اختبار مقدمي الخدمات المالية عن طريق إجراءات تنافسية راسخة. ولا يجري التفاوض إلا في حالات استثنائية وتقوده شعبة المشتريات. وستدرج التوجيهات الخاصة بالتفاوض مع تجار التجزئة في الدليل وفي الموقع الشبكي وفي الدورات التدريبية الموجهة للمكاتب القطرية.</li> <li>عملاً على توسيع نطاق التقاسم والمشاركة، ستعمل شعبة السياسات والبرامج والابتكار بصورة متزايدة مع الأوساط المعنية بالنقد والقسانم، ولا سيما شراكة التعلم في مجال التحويلات النقدية النقد وتتحالف أفضل من النقد.</li> </ul>	أغسطس/آب 2015	

## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسائم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>التوصية 3: تحديث جميع السياسات الأخرى القطاعية والموضوعية لإدراج الدروس المستفادة من النقد والقسائم فيها وإعادة تشكيل أساليب العمل بحيث تتساوى متطلبات جميع الطرائق.</p> <p>إدماج الدروس المستفادة من النقد والقسائم في السياسات الأخرى، وذلك عند القيام بتنقيح تلك السياسات.</p> <p>توضيح معنى التغيير إلى "المساعدة الغذائية" ونشر ذلك على الموظفين – من سنة واحدة إلى سنتين.</p> <p>إعادة تشكيل أساليب عمل النقد والقسائم باعتبارها أساليب "طريقة المساعدة الغذائية" وتتطلب نفس التحليل الصارم الذي تتطلبه المساعدة الغذائية العينية – 6 أشهر إلى سنة واحدة.</p> <p>تجميع الدروس المستفادة المتعلقة بالانتقال بين الطرائق؛ تعديل العملية والتوجيهات بحيث تدعم هذا الخيار – من سنة واحدة إلى سنتين.</p>	<p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار</p>	<p>موافق عليها.</p> <p>ستواصل شعبة السياسات والبرامج والابتكار إدماج الدروس المستفادة من أنشطة النقد والقسائم في التنقيحات الأخرى للسياسة عند الاقتضاء.</p> <p>سيواصل البرنامج توضيح وإيصال تحوله الاستراتيجي إلى المساعدة الغذائية والحاجة إلى حلول مبتكرة للبيئة العالمية المتزايدة التعقيد. وقد ورد هذا الانتقال في الخطة الاستراتيجية (2008-2013) وفي متابعة التقييمات الاستراتيجية لعام 2012 "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للتحول من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية: العمل في شراكة" (WFP/EB.1/2012/6-A) وفي "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي لكيفية تكثيف المكاتب القطرية للبرنامج مع عملية التغيير" (WFP/EB.1/2012/6-B).</p> <p>فيما يتعلق بأساليب العمل، يتفق البرنامج مع التقييم فيما يتعلق بأهمية تقديم النقد والقسائم كطريقة من طرائق المساعدة الغذائية والتي – عملاً على توفير الضمان للعمليات – تحتاج إلى تحليل صارم شأنها في ذلك شأن الطرائق الأخرى.</p> <p>وستواصل شعبة السياسات والبرامج والابتكار ضمان التحليل الصارم بنفس الشكل في جميع طرائق الانتقال التي يستخدمها البرنامج.</p> <p>يجري العمل على تجميع الدروس وإدماجها في جميع المذكرات التوجيهية وفي عمليات استعراض المشروعات.</p>	<p>جاري التنفيذ</p> <p>جاري التنفيذ</p> <p>جاري التنفيذ</p> <p>ديسمبر/كانون الأول 2016</p>
<p>التوصية 4: تحديد وتمكين قيادة واضحة لإدارة التغيير يشترك بها أفراد من الشعب المختلفة لأغراض النقد والقسائم بغية تخطيط ورصد تنمية القدرات ومعالجة الاختناقات وترتيب أولويات التغيير.</p>	<p>إدارة خدمات العمليات، وإدارة تسيير الموارد والمساءلة، والمكاتب الإقليمية</p>	<p>موافق عليها.</p> <p>تم تأييد نموذج أساليب العمل لأغراض النقد والقسائم على المستوى المؤسسي وإدخاله في مصفوفة توزيع المسؤوليات. ومن المنتظر أن يعمم التدريب على جميع المكاتب القطرية بنهاية عام 2015.</p>	<p>أنجزت</p>

## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسانم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>التكليف بالمسؤوليات والمساءلة على مستوى المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لقيادة عمليات التغيير وهياكل إدارته التي يشترك بها أفراد من الشعب المختلفة لأغراض النقد والقسانم – على الفور.</p> <p>وضع الإطار الزمني والمعايير والعمليات للرصد ولمعالجة الاختناقات – 3-6 أشهر.</p> <p>ضمان تحسين إدارة اتساق السياسة وأولويات التغيير – 6 أشهر إلى سنة واحدة.</p>		<p>يتناول كل من نموذج أساليب العمل ومصفوفة توزيع المسؤوليات الاختناقات بالتحديد الواضح للمسؤوليات وأوجه المساءلة والاحتياجات المتعلقة بالتشاور وتقاسم المعلومات.</p>	جاري التنفيذ
<p><b>التوصية 5: الاستثمار في التنمية الاستراتيجية للقدرات على المستوى المؤسسي ومستوى العاملين بغية الحفاظ على المكتسبات في القدرات الخاصة بالنقد والقسانم وزيادتها.</b></p> <p>وضع خطة عمل، وتوزيعها، وتشمل جميع تدابير تنمية القدرات الخاصة بالنقد والقسانم واللازمة خلال فترة السنة القادمة إلى السنتين القادمتين – على الفور.</p> <p>الاستثمار في تنمية موهلات الموارد البشرية وتعيين موظفين لضمان توفر المهارات والخبرات اللازمة – على الفور وعلى أساس مستمر.</p> <p>تخصيص ما يكفي من موارد الميزانية وتنمية قدرات الوحدات الوظيفية استناداً إلى الأدوار والمتطلبات المستكملة الخاصة بالنقد والقسانم – 6 أشهر إلى سنة واحدة.</p>	<p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار، إدارة خدمات العمليات، إدارة تسيير الموارد والمساءلة، شعبة الموارد البشرية، والمكاتب الإقليمية</p> <p>شعبة الموارد البشرية مكتب نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة، وإدارة خدمات العمليات، وإدارة تسيير الموارد</p>	<p>موافق عليها.</p> <p>سيتم تعميم التدريب المؤسسي الخاص بالنقد والقسانم على معظم المكاتب القطرية بحلول منتصف عام 2015. ويجري تخطيط الأنشطة لسد الثغرات في القدرات حتى نهاية عام 2015.</p> <p>بعد أن حقق تقدماً في عام 2014، سيواصل البرنامج الاستثمار في إنشاء مجموعات المواهب – بما في ذلك في مجال النقد والقسانم – عملاً على تحسين سرعة قرارات التعيين ونوعيتها وتوسيع نطاق الوصول إلى الموهوبين ممن لديهم القدرات المطلوبة.</p> <p>وكجزء من استراتيجية الموارد البشرية، يتولى القادة الموظفون مسؤولية ضمان استمرار تنمية المهارات والقدرات، كل في مجال اختصاصه.</p> <p>في عام 2014، تم توفير موارد إضافية من ميزانية دعم البرامج والإدارة قدرها 8.4 ملايين دولار أمريكي للمكاتب الإقليمية لمعالجة الثغرات الشديدة الأهمية في</p>	ديسمبر/كانون الأول 2015
			جاري التنفيذ
			أنجزت

## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسانم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>تعديل هياكل المنظمة لمواءمة الاستراتيجية في المقر وفي المكاتب القطرية بغية تحسين انعكاس نهج المساعدة الغذائية في المستقبل – من سنة واحدة إلى سنتين.</p> <p>تعديل التمويل والمهارات والنهج بغية دعم تنمية القدرات والحماية الاجتماعية على المستوى الوطني إذا اعتُبر ذلك ممكناً بالنسبة للبرنامج – من سنتين إلى ثلاث سنوات.</p>	<p>والمساءلة، وشعبة الموارد البشرية، والمكاتب الإقليمية مكتب المدير التنفيذي شعبة السياسات والبرامج والابتكار</p>	<p>المجالات البرنامجية، بما في ذلك النقد والقسانم. وتتوفر الآن لدى كل من المكاتب الإقليمية قدرة مكرسة في مجال النقد والقسانم لدعم المكاتب القطرية.</p> <p>في الخطة الاستراتيجية القادمة، ستتم المواءمة بين هيكل المقر والمكاتب القطرية بغية تحسين الدعم في نهج المساعدة الغذائية.</p> <p>سيواصل البرنامج ضمان مواءمة أنشطة النقد والقسانم مع السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بتنمية القدرات والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، ودعم هذه السياسات والبرامج.</p>	<p>نهاية عام 2017</p> <p>جاري التنفيذ</p>
<p>التوصية 6: إنشاء آلية للتمويل بالسلف لأغراض عمليات النقد والقسانم – أو توضيح أهلية مشروعات النقد والقسانم لاستخدام الآليات الحالية – وذلك لتمكين الاستجابة السريعة وسد الثغرات في التمويل لمنع انقطاع المساعدات الشديدة الأهمية.</p> <p>وضع مذكرة مفاهيم تعرض نطاق ومعايير آلية تمويل النقد والقسانم بالسلف – 6 أشهر إلى سنة واحدة.</p> <p>تحديد المانحين المستعدين للمساهمة في صندوق متجدد للاستجابة بالنقد والقسانم في حالات الطوارئ – من سنة واحدة إلى سنتين.</p> <p>وضع وتوزيع الإجراءات والتوجيهات الناطمة لاستخدام الصندوق وطرق وصول المكاتب القطرية إليه – من سنة واحدة إلى سنتين.</p>	<p>إدارة تسيير الموارد والمساءلة، ومكتب تجديد ودعم أساليب العمل</p>	<p>موافق عليها جزئياً.</p> <p>في إطار الاستعراض الأخير للإطار المالي، تم تحديث هيكل مشروعات البرنامج لتمكين المكاتب القطرية من التخطيط والإدارة والإبلاغ في جميع طرائق المساعدة، بما فيها النقد والقسانم. وجرى دعم هذا التغيير بتحديثات للسياسات والنظم ذات الصلة، بما في ذلك قدرة المكاتب القطرية والإقليمية على استخدام نفس آليات التمويل الداخلية لجميع طرائق المساعدة، بما فيها النقد والقسانم.</p> <p>في عام 2014، وافق المجلس على إعادة هيكلة مرفق تمويل رأس المال العامل ورفع سقف إقراض المشروعات من 257 مليون دولار أمريكي إلى 570 مليون دولار أمريكي.</p> <p>كجزء من استعراض الإطار المالي في البرنامج، ستواصل الأمانة استعراض آليات التمويل بالسلف في عام 2015، وستفترح تحسينات وأوجه كفاءة إضافية.</p>	<p>أنجزت</p> <p>جاري التنفيذ</p>

## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسائم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p>التوصية 7: وضع برامج متينة للرصد والتقييم والمساءلة المالية بحيث يمكن تعقب التكاليف المحددة لأنشطة النقد والقسائم ومدخلاتها ونواتجها وحصاننها وأثارها ضمن إطار يبسر المقارنة بين جميع الطرائق مع الوقت وفيما بين البلدان وبين أنواع المشروعات والأنشطة.</p> <p>إعداد ما يلزم من المؤشرات والتحليلات وأساليب الإبلاغ والتقييم - سنة واحدة.</p> <p>بناء الأدلة اللازمة لتوضيح وتعزيز الموقف إزاء المشروعية فيما يتعلق بولاية المساعدة الغذائية - البدء فوراً ثم المتابعة المستمرة.</p> <p>إقامة شراكات على المستوى القطري مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية بغية تدعيم القدرات على الرصد والتقييم وكذلك على تحليل الأسواق - سنة واحدة ثم على أساس مستمر.</p> <p>تحديد الطرق اللازمة للقياس المنهجي المقارن لأثار الطرائق المختلفة على المساواة بين الجنسين وديناميات الحماية - سنة واحدة ثم على أساس مستمر.</p> <p>القيام بصورة منهجية بقياس تكاليف المعاملات وتعديل تصميم المشروعات لتغطية هذه التكاليف - 6 أشهر ثم على أساس مستمر.</p> <p>فصل التعقب المالي للنقد عن تعقب القسائم واشتراط إجراء تحليل لاحق لفعالية التكاليف الفعلية وكفاءتها - 6 أشهر إلى سنة واحدة.</p>	<p>شعبة إدارة ورصد الأداء</p> <p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار</p> <p>شعبة إدارة ورصد الأداء</p> <p>شعبة إدارة ورصد الأداء</p> <p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار</p>	<p>موافق عليها جزئياً.</p> <p>تتطلب المؤشرات ألف-1 وألف-4 وألف-5 في إطار النتائج الاستراتيجية في البرنامج رسداً منتظماً لكميات الأغذية والنقد والقسائم وقيمتها في جميع العمليات المعنية. ويجري عادة تحليل هذه المؤشرات والإبلاغ عنها شهرياً - كجزء من رصد التوزيع مما تقوم به المكاتب القطرية - وسنوياً، كجزء من الإبلاغ عن الأداء المؤسسي.</p> <p>سيقوم البرنامج بإعداد ورقة موقف تسترشد بها المكاتب القطرية فيما يتعلق بالمشروعية.</p> <p>على المستوى القطري، يفضل البرنامج تعزيز قدرات الرصد والتقييم الداخلية بدلاً من تنمية الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث.</p> <p>تؤكد التوجيهات المؤسسية بوضوح أن بيانات الرصد المتعلقة بالمؤشرات الجنسانية المدرجة في إطار النتائج الاستراتيجية في البرنامج ينبغي أن تصنف حسب طريقة التحويل (الصفحات 8 و12 و15 من مجموعة مؤشرات إطار النتائج الاستراتيجية). ويمكن ذلك من النظر في الأثار المقارنة المتأتية عن الطرائق المختلفة المتعلقة بالشواغل الجنسانية. وستتضمن المجموعة القادمة من مؤشرات الإطار متطلبات مماثلة فيما يتعلق بالتصنيف تنطبق على مؤشرات الحماية المؤسسية للتمكن من التعقب في كل من الطرائق الثلاث.</p> <p>ستقوم شعبة السياسات والبرامج والابتكار بإعداد توجيهات إضافية تتعلق بقياس تكاليف المعاملات، وتحديثها حسب الاقتضاء.</p> <p>تسلم الإدارة بالحاجة إلى زيادة استخدام الأدوات الحالية لأغراض التحليل السابق للفعالية: قيمة أوميغا وتحليل كفاءة التكلفة وتحليل فعالية التكلفة. فهذه الأدوات</p>	<p>أنجزت</p> <p>أغسطس/آب 2015</p> <p>جاري التنفيذ</p> <p>أغسطس/آب 2015</p> <p>أغسطس/آب 2015</p>





## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسانم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
	شعبة المالية والخزانة، بدعم من مكتب تجديد ودعم أساليب العمل	تسترشد عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بطرائق التحويل. وسبواصل المقر تقديم التوجيهات للمكاتب الإقليمية والقطرية. وفيما يتعلق بتدابير الكفاءة، يسمح الإطار والهيكل المالي الأخير للبرنامج بمعالجة قيمة تحويلات النقد والقسانم إلى المستفيدين، غير أن تكاليف عمليات النقد والقسانم وتكاليف الدعم المباشرة غير مصنفة بالشكل نفسه. ويجري أصحاب المصلحة ومجموعة بوسطن الاستشارية دراسة عن طرق القياس البديلة بغية تحديد استعراض التكلفة الأساس وتكاليف التنفيذ والتكاليف المتكررة على أساس الخبرة المستقاة من المكاتب القطرية الرائدة التي نفذت النقد والقسانم.	يونيو/حزيران 2015
التوصية 8: مواصلة تطوير أدوات النقد والقسانم ونظم الدعم الشديدة الأهمية لدى البرنامج بغية تحسين تمكين تنفيذ المشروعات بفعالية وكفاءة.	شعبة السياسات والبرامج والابتكار، بدعم من شعبة المالية والخزانة	موافق عليها. ستقدم شعبة المالية والخزانة الدعم لشعبة السياسات والبرامج والابتكار في وضع الاستراتيجية والتوجيهات وإنشاء القدرات للتوصل إلى اتفاقات مع مقدمي الخدمات المالية وتجار التجزئة. وستزيد شعبة السياسات والبرامج والابتكار استثماراتها في نظم إدارة المعارف والبيانات، بما في ذلك تعميم نظام العمليات النقدية (SCOPE). ويجري العمل على وضع إجراءات التشغيل الموحدة وسيجري تعميمها في عام 2015.	نهاية عام 2015
<ul style="list-style-type: none"> <li>◀ وضع استراتيجية وتوجيهات، وتطوير قدرات، بغية إقامة ترتيبات لمقدمي الخدمات المالية وتجار التجزئة – 6 أشهر إلى سنة واحدة.</li> <li>◀ الاستثمار في نظم إدارة المعارف والبيانات، بما في ذلك نظام تعميم العمليات النقدية – البدء فوراً ثم المتابعة المستمرة.</li> <li>◀ استكمال وضع إجراءات التشغيل الموحدة في حالات الطوارئ والاتفاقات المسبقة في البلدان المعرضة للمخاطر – من سنة واحدة إلى سنتين.</li> </ul>			

## رد الإدارة على التوصيات الواردة في التقرير الموجز عن تقييم سياسة النقد والقسانم في البرنامج (2008-2014)

التوصيات	جهة التنفيذ	رد الإدارة والإجراء المتخذ	آخر موعد للتنفيذ
<p><b>التوصية 9: تعزيز النهج الحالية إزاء الشراكات وإقامة شراكات جديدة لدعم تنفيذ البرنامج لسياسة النقد والقسانم لعام 2008.</b></p> <p>إعادة تقدير معايير اختيار الشركاء فيما يتعلق بمشروعات النقد والقسانم وتشجيع الانفتاح على شركاء غير تقليديين – سنة واحدة ثم على أساس مستمر.</p> <p>إعادة تقدير معايير اختيار الشركاء فيما يتعلق بمشروعات النقد والقسانم وتشجيع الانفتاح على شركاء غير تقليديين – سنة واحدة ثم على أساس مستمر.</p> <p>تحديد الطرق اللازمة لتحسين إدراج الشركاء المتعاونين وغيرهم من الشركاء في مرحلة تصميم المشروع – سنة واحدة ثم على أساس مستمر.</p> <p>القيام عن كثب برصد خبرات البرنامج الجديدة في البلدان التي يقدم فيها برنامج النقد والقسانم للجهات الفاعلة الأخرى، ووضع استراتيجية وخطط مؤسسية واضحة لتوجيه أدوار مقدمي الخدمات والترتيبات الخاصة بهم – من سنة واحدة إلى سنتين.</p> <p>استعراض اقتراح القيمة النسبية للشراكات القطاعية المؤسسية الحالية والمقبلة – سنة واحدة.</p> <p>العمل مع الشركاء المتعاونين على تحسين تصميم المشروعات لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحماية، مع تحديد آليات الرصد والتعديل – 6 أشهر ثم على أساس مستمر.</p>	<p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار، بدعم من إدارة خدمات الشراكة والحوكمة مكتب الشراكات مع المنظمات غير الحكومية</p> <p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار</p> <p>شعبة الشراكات مع القطاع الخاص</p> <p>شعبة السياسات والبرامج والابتكار</p>	<p>موافق عليها.</p> <p>سنقوم شعبة السياسات والبرامج والابتكار بتحديد معايير اختيار الشركاء المتعاونين لأغراض عمليات النقد والقسانم، كما ستواصل، بالتعاون مع إدارة خدمات الشراكة والحوكمة، تشجيع الشراكات مع المنظمات غير التقليدية.</p> <p>وتسلم الإدارة بفوائد إدراج منظمات غير حكومية وشركاء آخرين في مرحلة تصميم المشروعات، على النحو الوارد في استراتيجية الشراكات المؤسسية لعام 2014. ويخطط البرنامج للقيام في عام 2015 بتنقيح التوجيهات الخاصة بالشراكات مع المنظمات غير الحكومية بغية تزويد المكاتب القطرية بقدر أكبر من المعلومات حول كيفية زيادة إشراك الشركاء في تصميم المشروعات.</p> <p>تم تعميم رصد خبرات النقد والقسانم على المستوى القطري لأول مرة خلال الاستجابة الطارئة في غزة عام 2014، مما مكن البرنامج من توسيع نطاق برنامجهما للنقد والقسانم لخدمة جهات فاعلة إنسانية متعددة في قطاعات مختلفة.</p> <p>واستناداً إلى ذلك النموذج، يعمل البرنامج على وضع برنامج رقمي لرصد كفاءة وفعالية التحويلات الرقمية، بما في ذلك تلك المقدمة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية.</p> <p>سيضع البرنامج قواعد محددة للعمل مع الشركاء من القطاع الخاص، وهي قواعد ستضمن الفصل الواضح بين الشراكات وأنشطة الشراء في الاتفاقات.</p> <p>سيتم إدراج الشواغل الخاصة برصد الشؤون الجنسانية والحماية في تقارير متابعة بشأن أول إجراءين مقترحين في إطار التوصية 9.</p>	<p>نهاية عام 2015</p> <p>نهاية عام 2015</p> <p>نهاية عام 2016</p> <p>مارس/أذار 2015</p> <p>يونيو/حزيران 2015</p>

